العنف وتأثيره على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003 لغاية عام 2013: دراسة في العاملين الداخلي والخارجي

Violence and its impact on political stability in Iraq After the year 2003: a study in the internal and external Factors

الكلمة المفتاحية : **العنف، الاستقرار السياسي، العراق.**

Keywords: : violence, political stability, Iraq

أ.د. خلود محمد خميس

الجامعة المستنصرية - كلية العلوم السياسية

Prof. Dr. Kholoud Muhammad Khamis
Al-Mustansiriya University - College of Political Science
E-mail: dr.khloodmahamad@yahoo.com

م. م. يثرب خطاب منديل

جامعة تكريت كلية - العلوم السياسية

Assistant Lecturer Yathrib Khattab Mandeel
Tikrit University - College of Political Sciences
E-mail: yathrib-2021@tu.edu.iq

ملخص البحث

Abstract

لقد تعددت المفاهيم والمصطلحات التي تحاول توضيح العنف ولكن يبقى التعريف السائد والمتداول داخل المجتمعات هو الاستخدام غير المشروع للقوة المادية بأساليب متعددة لإلحاق الاذى بالأشخاص والاضرار بالممتلكات وبالتالي خلق العديد من النتائج التي ادت الى خلق حالة عدم الاستقرار السياسي داخل العراق منذ عام 2003 وقد تنوعت ظاهرة العنف في مسبباتها واهدافها فالأسباب الداخلية والعوامل الخارجية تناغمت مع بعضها لأجل ان تسبب العديد من اشكال العنف داخل العراق وبالتالي سيادة عدم الاستقرار ولسنوات عديدة فخروج المحتل من اراضي العراق لم يخفف من حالات العنف بل ان سنوات معينة ازداد فيها في استخدام العنف ضد عموم اطياف الشعب العراقي.

المقدمـــــة

Introduction

لقد تعددت المفاهيم والمصطلحات التي تحاول توضيح العنف ولكن يبقى التعريف السائد والمتداول داخل المجتمعات هو الاستخدام غير المشروع للقوة المادية بأساليب متعددة للحاق الاذى بالأشخاص والاضرار بالممتلكات ويتضمن ذلك معاني العقاب والاغتصاب والتدخل في حريات الاخرين، وبالتالي خلق العديد من النتائج التي تؤدي الى خلق حالة عدم الاستقرار السياسي في داخل المجتمعات.

وقد انطبق الحال على المجتمع العراقي لاسيما خلال الحقب الماضية من عمر الدولة العراقية الا انه كان في اشدها ما بعد عام 2003 بعد سقوط هياكل وبنى ومؤسسات الدولة العراقية على يد الاحتلال الامريكي للعراق في نيسان من ذلك العام، فكان للعاملين الداخلي والخارجي تأثير كبير ومهم في اثارة حالة عدم الاستقرار التي شهدها البلد لسنوات عديدة.

فالعامل الداخلي تضمنته العديد من الاسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والخارجي تضمنته التدخلات التي جاءت بفعل تدخل اطراف وقوى في الداخل العراقي بهدف تحقيق المصالح الذاتية الانية والمستقبلية. وسوف نحاول معالجة الموضوع من خلال ما اقترح من الاهمية والفرضية والاشكالية والمنهجية والهيكلية التي وضعت للدراسة:

اهمية البحث:

The Importance of the Study:

تأتي اهمية البحث من مسالة شكلت معضلة لأمن العراق واستقراره الداخلي وهي ازدياد الضحايا والتي ذهبت ارواحهم بفعل ازدياد ظاهرة العنف داخل العراق والتي تشخص اسبابها لعوامل داخلية وخارجية، حتى لم يعد فهم الاسباب الحقيقية من قبل المواطن العادي.

اهداف البحث:

The Aim of the Study :

ان الغاية من دراسة هذا الموضوع لأجل الوقوف على جوانب واسباب ازدياد العنف داخل العراق وهل هنالك حلولا حالية لتفاديها والقضاء عليها.

اشكالية البحث:

The Problem of the Study:

من خلال دراستنا سوف نطرح العديد من التساؤلات والتي من خلالها نستطيع التوصل الى اثبات التساؤلات التي قامت على اساسها الدراسة واهما :

1. ماهية العنف؟

2. ما هي جدلية العلاقة بين ظاهرة العنف وعدم الاستقرار السياسي في العراق؟

3. ما هو دور العوامل الداخلية لازدياد ظاهرة العنف او ردعه؟

4. كيف تؤثر العوامل الخارجية من تنمية ودعم اسباب العنف داخل العراق؟

5. ما هو مستقبل العنف في العراق؟ وهل سيقف عند حد معين ام سيزداد وما هي اثاره المستقبلية على الداخل العراقي اجتماعيا امنيا وسياسيا واقتصاديا.؟

فرضية البحث:

The Hypothesis of the Study:

ان كل ظاهرة تظهر داخل مجتمع ما لابد ان يكون لها اسبابها ومنها العوامل الداخلية والخارجية كالعنف الذي شكل اهم مظاهر عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003 ولغاية عام 2013 .

المنهجية:

The Methodology:

لقد تم اعتماد منهج التحليل النظمي ومنهج الاستشراف المستقبلي لإعداد الدراسة.

هيكلية البحث:

The Structure of the Study:

تضمن البحث عدة محاور:

المقدمة. المبحث الاول: جدلية العلاقة بين العنف وعدم الاستقرار السياسي . المبحث الثاني: العوامل الدافعة الى العنف وعدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003 لغاية عام 2013. المبحث الثالث: تداعيات العنف على الاستقرار السياسي في العراق(مشاهد مستقبلية).

المبحث الاول

First Section

جدلية العلاقة بين العنف وعدم الاستقرار السياسي

The dialectic relationship between violence and political instability

لقد تحدث عن العنف العديد من المفكرين منذ عدة قرون ومنهم (هوبس) والذي قال فيه (ان الرغبة كمنطلق تؤدي الى العنف) كما تحدث (فرويد) عن العنف الفطري ثم جاء علماء النفس الاجتماعي بنظرية العنف المكتسب فركزوا على دور البيئة في اكساب الشخصية الفردية او الجماعية صفة العدوانية وقالوا ان الانسان يتعلم نماذج العنف ويقلدها[1].

واذا كانت السياسة تنطوي على العنف بعنصريه المادي والمعنوي ولأنها مقرونة دائما بالاستيلاء على السلطة وممارستها، فان كل اجبار هو عنف، حيث يعرف (نيبورغ) العنف السياسي بانه (اعمال التمزيق والتدمير والاضرار التي يكون غرضها هو اختيار اهدافها او ضحاياها والظروف المحيطة بها وانجازها واثارها ذات دلالات سياسية اي تنحو الى تغيير سلوك الاخرين في موقف تساومي له اثاره على النظام الاجتماعي[2].

ولكن لا يمكن الركون الى فهم تصاعد العنف وتعدد انماطه في المجتمعات الى بعض الطروحات النظرية التي قدمها (هوبز وفرويد)، وتلك الطروحات التي ترى في العنف مجرد نزعة مرتبطة بطبيعة البشر للعدوان وايذاء الغير ماديا او معنويا لنيل حقوقهم سواء المشروعة او غير المشروعة، فالعنف في جوهره سواء كان فرديا ام جماعيا منظما هو مجرد وسيلة لا غاية تنشأ كتعبير عن خلل في البيئة المحيطة فيما يخلق حالة من عدم الاستقرار وغياب الامان الاجتماعي[3].

اذن فقد تعددت المفاهيم والمصطلحات التي تحاول توضيح العنف ولكن يبقى التعريف السائد والمتداول داخل المجتمعات هو الاستخدام غير المشروع للقوة المادية بأساليب متعددة لإلحاق الاذى بالأشخاص والاضرار بالممتلكات ويتضمن ذلك معاني العقاب والاغتصاب والتدخل في حريات الاخرين وعادة ما يدخل العنف بعدة مراحل وهي:

أولاً: نشأة الصراع حيث غياب التوافق بين الاطراف الداخلة في العنف من حيث الاهداف والمطالب.

ثانياً: تصاعد الصراعات والتدخل لحل الازمة، حيث تصاعد العنف بين الاطراف وهي هنا الدولة والجماعات من خلال المناوشات والصدامات سواء الكلامية او المسلحة او من خلال احداث نوع من الفوضى السياسية او الاقتصادية بهدف تدمير نظام ما والتي قد تؤدي الى وجود الالاف من الضحايا من كل الاطراف المتصارعة.

ثالثاً: استمرار وتواتر العنف حيث دخول الاطراف المتصارعة حالة حرب مما يضعف من فعالية المؤسسات المدنية ويصعد من حجم خسائر الاطراف والتي قد يدفعها الى بعض التنازلات والمفاوضات.

رابعاً: تحسن الصراع، حيث تبدأ المفاوضات ويتم وقف المناوشات المسلحة بين الاطراف الداخلة في العنف لكن هذه المرحلة قد تفشل في التوصل الى اتفاق او لاتخاذ التفاوض ستارا لكسب الوقت لإعادة تنظيم الميليشيات المسلحة.

خامساً: تحول الصراع، والذي بموجبه يتم حدوث تحول في ميزان القوة بين الاطراف المتنازعة من خلال حدوث انتصار ولو كان جزئيا من قبل طرف على الاخر من خلال انتقال السلطة والنفوذ الى طرف ما ومن ثم ظهور مؤسسات جديدة تحل محل القديمة[4].

ولكن ما هي علاقة العنف بالفضاء السياسي، هنالك ثمة اتفاقا بين اغلب الكتاب والمحللين والدارسين في هذا المجال وعلى راسهم (كارل ماركس) ان العنف في الثورة احدى وسائل الطبقة البروليتارية لرفع القهر عنها، فنظر الى ان استخدام الاساليب السلمية او العنيفة اثناء الثورة على انه امر يتعلق بالتكتيكات التي من خلالها تتحقق اهداف الثورة، وهذا يعني ان العنف هو استخدام القوة المادية او التهديد باستخدامها من اجل تحقيق اهداف سياسية واذا كانت السياسة هي صراعاً بالأساس على القيم فان الصراع قد يصل الى مرحلة قصوى بحيث يتحول الى عنف.

اذن هنالك ترابطا بين القوة والعنف فاذا كان العنف هو سلوك موجه ضد الاخرين فان القوة هي الاستخدام العقلي او التهديد باستخدام العنف ضد الاخرين، اذن فان هنالك عوامل عديدة تدفع نحو ظاهرة العنف السياسي من بينها العوامل البنيوية، الاستلاب السياسي، الحرمان، عوامل ايدولوجية، عوامل مادية، تقاليد المجتمع، اضافة الى اشكاله المختلفة على المستوى الوطني او على المستوى الدولي الذي يطلق عليه صفة الارهاب.

وهذا يعني بوجود علاقة بين العنف والسياسة وبالتالي ارتبطت انواعه بمدى علاقته بالمسائل السياسية واهم انواعه هي:

1. الاغتيال السياسي وهو احدى ادوات مواجهة الخصوم السياسيين عبر تصفيتهم.
2. عنف الجماعات المسلحة.
3. العنف المجتمعي، فمع ضعف المؤسسات الامنية للدولة يزداد العنف الاجتماعي خاصة وان المواطنين يرون انه لا يوجد رادع لاستخدامهم القوة للحصول على حقوقهم سواء المشروعة او غير المشروعة وتمثل دول التغيير العربية نموذجا لارتفاع العنف المجتمعي خاصة مع ضعف الدولة وعدم قدرتها على فرض سيطرتها الامنية لإنقاذ القانون.
4. العنف عبر الاقليمي، وهو يمثل نوعا من العنف العابر للحدود حيث تتشابك فيها الجماعات المسلحة لاسيما ان لديها مغذيات من السلاح والتمويل.
5. العنف الطائفي، ان ضعف الدولة في تأدية وظائفها وخاصة الامنية والاجتماعية سمح ببروز الانتماءات الاولية والتي غذت العنف، فمن اسباب شيوع الطائفية السياسية هي التنشئة المشوهة في الاسرة وتحديدا النظرة الى الثالوث (الكون، الخالق، الفرد) والعلاقات بينهما وغياب فكرة ان الطائفة اعتقادا قابل للتغيير ومن الخطأ توارثه[5].

وهنا يمكن القول ان العنف هو بمثابة مرآة عاكسة للبيئة المحيطة بكل اشكالاتها وترتبط درجة ديمومته من عدمه في المجتمع بطبيعة تعاطي الانظمة مع حالة المجتمع، فكلما كان العنف اكثر تعبيرا عن عوامل بنائية كغياب العدالة او الحرمان النسبي للمجتمع او ضعف الدولة في

تطبيق القانون وغياب احتكار القوة المشروعة او محاولة فئة معينة للاستحواذ على الثروة والسلطة واقصاء بقية المجتمع.

لقد اكتسب العنف تجذرا في المجتمع بل وتطورت انماطه ودرجات حدته خاصة اذا لم تنتهج السلطات الحاكمة ما يوحي للمجتمع بانها جادة او على الاقل تسوق له عملا متبوعا بسياسات واضحة متفق عليه بين اطراف المجتمع تقلل من حوافز العنف، وهذا يعني بالتالي ان العنف كلما يخرج من دائرة الفرد الى الجماعة المنظمة التي تملك الهوية وانتماءً مشتركاً اصبح من الصعب ردعه او معالجته.

والتساؤل الذي يطرح نفسه: هل للعنف مشروعية؟ عادة ما ترتبط مشروعية العنف باحتكار جهة السلطة الشرعية والسيادة له وفق القواعد القانونية وتوظيفه في فرض الامن والنظام والاستقرار في المجتمع ومن ثم تمتع السلطة بالاستقلالية والاقتدار والاستئثار بأدوات القهر الاجتماعي ومكمن المشروعية هو احتكار صياغة القواعد القانونية وفرضها على المجتمع وانزال العقاب على مخالفيها في نطاق التفويض المجتمعي القائم على الرضا والارادة الجمعية المنبثقة عن العقد الاجتماعي المؤسس للدولة والحافظ لكيان المجتمع وتتصاعد قدرة السلطة على احتكار العنف من خلال ربط التمثيل الدبلوماسي بالوفاء بالاحتياجات والانجاز بما يحول دون اللجوء المتكرر لأدوات القهر[6].

وهذا يعني هنا ان معناه معاكسا للعنف غير المشروع والذي لا يستند الى اسس قانونية او شرعية سياسية بحيث يستهدف العنف الايذاء العبثي وليس الضبط الاجتماعي وحفظ الامن والنظام سواء كان مصدره السلطة الشمولية او جماعات راديكالية او ارهابية اذ يتحول العنف الى اداة لتحقيق مصالح ذاتية سواء للتشبث بالسلطة او تفكيك بنية المجتمع او اعادة توزيع عوائد التنمية فضلا عن العصابات الاجرامية الهادفة الى الاثراء غير المشروع حيث يؤدي العنف في اقصى حالاته الى الفوضى المجتمعية مع فقدان السلطة لقدرتها الاستيعابية بحيث يصبح النزوع الفطري للعنف المحدد الاساس للتفاعلات المجتمعية واداة حسم التعارض في المصالح بين الجماعات والطوائف المتناحرة بما قد يصل الى الصراع الاهلي للهيمنة على السلطة التي تتحول

لأداة لتهديد المجتمع وترجيح مصالح طائفة او طبقة اجتماعية بما يكمل دائرة التصدعات المجتمعية.

اذن فهنالك علاقة ارتباطية طردية بين غياب شرعية الحاكم وارتفاع حدة العنف وغياب الشرعية يرتبط بشكل مباشر بحالة الاستبداد السياسي والتي لها العديد من الاسباب منها:

1. الطبيعة الاستبدادية للحكام والتي تتجسد في السيطرة والتمسك بالسلطة وقمع المعارضة وغيرها من الممارسات التي باتت تعرف بمفردات محددة مثل شخصنة السلطة، الاستبداد، الشمولية، الدكتاتورية وغيرها.
2. غياب التشريعات الضامنة لحقوق الانسان وحرياته وعدم الالتزام بها في حالة وجودها بالإضافة الى تقييد حق المواطن في المعارضة والمشاركة في الحياة السياسية.
3. وجود ثقافة استبدادية متأصلة في الفرد والمجتمع والدولة، تتعارض مع قيم الحرية والمساواة والحقوق وتكرس في ذات الوقت ثقافة الخضوع والطاعة والقبول بالظلم[7].

اذن فالعنف يفترض ان يختلف عن استخدام القوة بطريقة شرعية وضمن نظام اجتماعي معين فعلماء الاجتماع يعتبرون قياس العنف معيارا رئيسا للتعرف على النظام الاجتماعي وتقدير درجة استقراره لان كل المجتمعات تنطوي على قدر معين من العنف وذلك اما بسبب عدم تلاحمها او اندماج عناصرها او لسبب سوء اداء الوظائف التي يقوم بها التنظيم الاجتماعي.

كما ويعتبر بعض علماء الاجتماع ومنهم (هورويتز) الى مقابلة العنف بالاستقرار والذي وضع عدة مقاربات هي[8]:

1. الاستقرار هو فقدان العنف فالبلدان التي لا تقع فيها الا اعمال عنف ضئيلة تعتبر مستقرة.
2. الاستقرار السياسي هو بقاء الحكومة مدة طويلة اذ كلما بقيت الحكومة زمنا اطول في السلطة كلما غدا النظام مستقرا اكثر.
3. فقدان التغير البنيوي.

اما (سبينوزا) فيرى ان امتلاك الدولة للسلطة واحتكارها للعنف ولجوءها للقمع وسيلة الغاية منها تحقيق الضمان الامثل للحريات شرط ان لا تكون بيد هيئة او شخص كي لا تتحول

الدولة الى مؤسسة استبدادية قمعية، الا انه لم يطرح كيفية معالجة الاستبداد اذا انفرد حزب واحد او هيئة واحدة بهذه السلطة وسيرها وفق اغراضه للبقاء في السلطة[9].

المبحث الثاني

Section Two

العوامل الدافعة الى العنف وعدم الاستقرار السياسي في العراق

The driving factors for violence and political instability in Iraq

ان اجواء الارتباك التي سادت الداخل العراقي لم تنتهي بانتهاء العمليات الحربية بل ان العكس هو الصحيح اذ ان حالة الفوضى التي خلفتها الحرب اعمال النهب والسلب وتسوية الحسابات القديمة وانعدام الامن بشكل عام امست هي الاخرى توصف بانها ازمة انسانية[10].

فخلق الاحتلال حالة من الاستقرار والفوضى وانعدام الامن، فأصبحت مسألة التجاوز على القانون حالة اعتيادية في ظل غياب الرقابة على ممارسة الافراد وانعكست افرازات الوضع على المجتمع والتي ادت الى خلق اخطر الازمات التي واجهت وما زالت تواجه العراق منذ احتلاله هي تلك التي تتعلق بتكوين الهوية الوطنية العراقية[11].

فلقد كشف تفكك اواصر الاندماج والتكامل الداخلي بجلاء عن الفجوة بين النخبة السياسية الحاكمة في العراق بعد الاستقلال ونزوعها التحديثي وايدلوجيا الفكرة القومية العربية الجامعة التي تبنتها من جهة وبين مستويات تطور الشروط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والرمزية والتي تؤسس لشروط بناء الامة والدولة الوطنية العراقية الحديثة من جهة اخرى، في هذا السياق يمكن فهم التعثر البنيوي في عمليات بناء الامة العراقية، كما يلاحظ ايضا ان النخبة السياسية العراقية الجديدة بعد الغزو الامريكي كشفت عن انحيازها لقواعد القوة العرقية والمذهبية والقومية التي تنتمي اليها والتي تستند اليها في الوصول الى السلطة والاستمرار فيها وبالتالي فقد بات تأسيس تلك النخبة لشرعيتها العرقية من التعبير عن مصالح عرقية ضيقة وهي السمة الرئيسية التي ولدت العنف داخل العراق[12].

وهنا نجد ان العنف الشعبي الذي ساد الداخل العراقي بعد عام **2003** والذي قام به الافراد والجماعات المنظمة وغير المنظمة سعيا وراء تحقيق اهداف سياسية واجتماعية واقتصادية

وبوسائل مختلفة، فعمليات التخويف والتهديد والاختطاف من اجل الفدية اثرت على حياة العراقيين العاديين ومثل تلك الاعمال كانت ذات دلالات طائفية[13].

وقد كان هنالك العديد من العوامل الدافعة الى العنف واهمها:

اولاً: العوامل الداخلية:

First :the internal factors:

وهي مجمل العوامل التي ظهرت على الساحة العراقية الداخلية وبالتالي ادت الى خلق حالة عدم الاستقرار السياسي والذي اثر بدوره على النواحي الاجتماعية والسياسية والامنية وكان منها:

1. **العامل السياسي**:

The political factor:

فهنالك ثلاثة عوامل اساسية تؤثر بشكل كبير في سياسات الجماعات والافراد داخل اي مجتمع وهي:

اولاً: وجود المؤسسات السياسية التمييزية فالنظم السلطوية القمعية التي تتسم بضعف المؤسسات القضائية والاحزاب السياسية وعدم وجود احترام لحقوق الانسان تهدد شرعية النظام مما ينعكس على شراسة السياسات التي تلجأ اليها الجماعات خاصة في حالة وجود تنظيم ونخبة قوية بها.

ثانياً: الأيدولوجيات الاستبعادية والتي تقوم على اساس استبعاد التمايزات الثقافية مما يخلق نوعا من الشعور بالدونية من قبل الجماعات المختلفة ويدفعها الى اللجوء الى العنف.

ثالثاً: سياسات النخبة التي يتم وضعها من قبل قادة الجماعات المختلفة وتؤثر في طبيعة وحدة السياسات المستخدمة ومن ثم في استمرار نتائج العنف[14]. فقد ولد العنف تداعيات اجتماعية وبشرية كبيرة منها ظاهرة التصفيات الجسدية التي اصبحت مظهرا من مظاهر الفوضى الداخلية في العراق بعد عام 2003 وشملت تلك الاغتيالات والتصفيات للرموز السياسية والدينية واساتذة الجامعات والادباء والصحفيين وبالتالي احدثت انعكاسات خطيرة على المجتمع العراقي من الداخل.

2. **ازمة الهوية**

The identity crisis:

ان الهوية قد تتحول الى سلاح ضد الاخرين عندما تلبس لباس التعصب ضد الاخرين، فترى جماعة ما ايا كانت انتماءاتها الاولية (دينية، طائفية، مناطقية) ان هويتها ارقى من الاخرين مما يسوغ لها ممارسة الاقصاء والاستبعاد للآخرين، فهشاشة الدولة الوطنية وضعف تكويناتها ومؤسساتها السياسية الحديثة الاحزاب والمنظمات السياسية وضآلة المجال السياسي او انعدامه فيها تفتح جميعها الباب امام تسرب الفيروس المذهبي الى السياسة والمجال السياسي والفتك به، فتلك الهشاشة هي البيئة المناسبة لانتعاش ونمو الظاهرة المذهبية كظاهرة سياسية واقتحامها الحياة العامة كفاعل كبير(15).

ان تنامي مشاعر الانتماء الطائفي قاد الى موجة عارمة من التعصب الطائفي لدى الشيعة والسنة، فمشاعر الخوف من تكرار الماضي لدى الشيعة تقابلها مشاعر الخوف على المستقبل واحتمال التمييز لدى السنة عمقت بالتالي من ازمة الثقة بين الطرفين وتنامت بفعلها مشاعر الولاء الضيقة لديهما بعيدا عن الانتماء الاسمى للوطن(16).

3. **العامل الاجتماعي**:

The Social Factor:

ان المدخل الاجتماعي ضروري جدا لفهم الصراعات الداخلية لأي مجتمع فهو يرتبط بالمحيط الاجتماعي للفرد او الجماعة المتصارعة فذلك المحيط يتضمن عوامل اكثر شمولية في تفسير الصراعات كالقيم والادراك والموارد والاصول العرقية والاجتماعية وغيرها وينطلق هذا المدخل من الصراع الذي يحدث نتيجة غياب الانسجام والتوازن والنظام والاجماع في محيط اجتماعي معين وكذلك نتيجة وجود حالات عدم الرضا حول الموارد المادية مثل السلطة والدخل او تعبيرا عن مصالح ترتبط بأصول دينية واثنية او اخطاء في الادراكات المتبادلة داخل المجتمع(17).

كما تعد وكالات التنشئة الاجتماعية اهم منظومة اجتماعية قادرة على احتواء اعمال العنف الا ان تراجع دورها قبل وبعد عام 2003 ممثلة بكل من الاسرة والمدرسة والجامعة ودور

العبادة ووسائل الاعلام والاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني كان واحدا من الاسباب الاساسية وراء استشراء العمليات الارهابية وتولد العنف في العراق لما بعد الاحتلال[18].

4. **العامل الاقتصادي**:

The Economical Factor:

ان تردي الاوضاع الاقتصادية لمواطني الدولة والرغبة في التغيير سريعا فضلا عن غياب سياسات جذرية لمعالجة قضية العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروات سوف يؤدي ذلك الى احتجاجات فئوية تكون بمثابة حاضنة للعنف وهنا تجد الغالبية من الناس ان العنف يعد متنفسا للتعبير عن غضبهم من السياسات الداخلية القائمة.

اذن فهنا توجد علاقة جدلية بين الاقتصاد والعنف فالعوامل الاقتصادية (عدم العدالة في توزيع الدخل، انتشار الفقر، البطالة) تعد من اهم العوامل وراء العنف السياسي ومترافقة معها العديد من الظروف السياسية والتاريخية والثقافية لاسيما المتعلقة بطبيعة النظام السياسي القائم ومستوى التطور الديمقراطي الذي تمر به البلاد ومدى انتشار الفساد والرشاوي والمحسوبية[19].

ايضا البطالة لها دور كبير ومؤثر في اثارة العنف وبالتالي تولد حالة عدم الاستقرار السياسي داخل البلد والتي تعود في اسبابها الى طبيعة الاقتصاد العراقي المحدودة النسبية وكذلك التنشئة الاجتماعية والثقافة العراقية التي لا تزال تسود قيم التواكل والاعانة الاجتماعية والتطلع للعمل الحكومي وكلها تعود الى اسباب نتائج الحرب مع ايران ثم دخول القوات العراقية الى الكويت وما تلاه من فرض عقوبات على هذا البلد، ان الاقتصاد العراقي لم يستطع توفير فرص عمل تكفي لاستيعاب الشباب القادر على العمل او الراغب فيه سواء عبر العمل الحكومي او عبر العمل الخاص، فضلا عن كون الاقتصاد العراقي الحالي ودوائر الدولة بشكل عام تعيش اثار الحرب بشكل مباشر وربما خطير مما تسبب بعدم وجود فرص عمل كافية امام الانسان العراقي[20].

5. **العامل الاعلامي**:

***The Media Factor*:**

ان لوسائل الاعلام دورا مهما في ازدياد ظاهرة العنف وتطبيقاته في الداخل بسبب ما ينشر من افلام وبرامج تلفزيونية سوف تطور قابليات العنف لدى الشباب خصوصا. كما يكون دور الاعلام من خلال تحشيد الراي الشعبي الداخلي، لهذا نجد ان الاعلام وقع بيد الاستقطاب السياسي والذي سخر لصنع الكراهية بين التيارات السياسية والدينية.

فالاستقطاب السياسي داخل المجتمع سوف يوفر بيئة حاضنة للعنف فالمجتمعات التي بها انقسامات سياسية عميقة والتي قد تتأس على اختلاف اثني ـ عرقي او ديني يمكن ان يصل بها العنف الى مرحلة قصوى عن طريق التطهير العرقي او الابادة الجماعية، بينما في المقابل فان المجتمعات المستقرة التي تتسم بدرجة كبيرة من التوافق وتوجد فيها مؤسسات قانونية وامنية يقل فيها العنف، فالبيئة السياسية المحيطة اما ان تكون حاضنة او طاردة للعنف.

6. **العامل النفسي**:

The psychological Factor:

ان المجتمعات التي حكمتها انظمة استبدادية تتأثر سلوكياً وقيمياً، فيظهر العامل النفسي تأثيره بشكل كبير حين يحدث التغيير السياسي لأي مجتمع من المجتمعات، حيث تنتاب المجتمع اعراض الثأر وغياب التسامح والعزل لبعض الفئات دون المراعاة لحقوق الانسان كما حدث في العراق والذي وفر بيئة دافعة للعنف مع المختلفين فكرياً او حتى الرافضين لعملية التغيير بحسب ما نادى به بعض المحللين واصحاب الفكر بان ما حصل في العراق تحول ديمقراطي وليس احتلال.

في الوقت الذي ستؤثر فيه الثقافة العامة السياسية في التنشئة الاجتماعية السياسية بواسطة قيام بعض او كل هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية بالتأثر في الثقافة السائدة في المجتمع وهي تؤدي وظائفها وهذا يعني تأثر معظم هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية بالثقافة العامة السياسية وهو بذلك يعني اعادة التنشئة على الثقافة العامة السياسية القائمة نفسها اي

ان الثقافة العامة السياسية السائدة سوف تسهم في اعادة انتاجها عن طريق سيطرتها او تحكمها او تأثيرها في باقي او بعض هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية[21].

كل تلك المحفزات صاحبتها ووثقتها اشكالاً عديدة فتزايدت جرائم القتل وارتفاع معدلات الخطف والاعتداء على الممتلكات الخاصة والعامة وبالتالي تعمقت ازمة الامان الاجتماعي بشكل حاد بعد التغيير الذي حدث في العراق عام 2003 وهو ما اضعف من شرعية الحكومات التي استلمت السلطة في العراق بعد هذا العام.

ثانياً: العوامل الخارجية:

Second: The External Factors:

هنالك العديد من العوامل والاسباب الخارجية التي زرعت بفعل القوى الخارجية الاقليمية او الدولية واهمها:

1. **التدخل الاقليمي**:

Regional Intervention:

يعد العامل الاقليمي من اهم العوامل لخلق حالة عدم الاستقرار السياسي داخل البلاد فيعد التأجيج الطائفي احد الوسائل المهمة والتي استخدمت من قبل دول الاقليم، الذي ساهم في خلق التوتر بين مكونات المجتمع العراقي، اذن فالظروف المحيطة هي التي تؤدي الى العنف والحرب الاهلية[22].

فالطائفية مكون اقرب الى الغريزة وكيان مضاد للتاريخ بوصفه وعيا ذاتيا كما انها ممارسة تتعارض كليا مع منطق العقل والعقلانية، كل ذلك يجعل منها شكلا من اشكال البنية التقليدية المنغلقة والاكثر تخلفا للاجتماع والسياسة والفكر والثقافة[23].

2. **الاعلام الغربي والامريكي** :

Western and American media:

فقد لعبا على وتر مظلومية القوميات والطوائف خلال الفترات السابقة كالشيعة والاكراد والسنة.

وهكذا اختلفت الوسائل التفكيكية في العراق، فتماسك اجهزة البنية الفوقية اصبح معه من الصعب تفكيك الدولة والمجتمع من داخله، انما تطلب الامر ازالة ذلك التماسك اولا ثم

تفكيك الدولة من خارجها ويعقبه تمزيق النسيج الاجتماعي من داخله، فكانت اجراءات الحصار الاقتصادي وتأثيراته الاجتماعية احدى الشروط الضرورية لاحتلال الدولة وتفكيكها ثم عزلها عربيا واعادة ادماجها بالنظام الرأسمالي الجديد من خلال تكوينات الشرق الاوسط الكبير وقد تطلب تعميق حالة التفكيك للإدامة الفترة الزمنية للاحتلال والذي قاد الى اذكاء النعرات الاثنية والطائفية كإحدى الادوات المساعدة على استدامة الفترة الزمنية للاحتلال[24].

3. **الاحتلال العسكري الاجنبي**:

Foreign Military Occupation:

فكان التبرير الرسمي لعملية حرية العراق مجرد ذريعة فقط، فلم يولد الاحتلال الامريكي للعراق سوى الاضطراب والعنف[25]. فكان هنالك قوى خارجية ومصالح خارجية بين دائرة الفريقين اشتغلت على التضاد واذكته وحصلت من ورائه على غنائم كبيرة، فالأمريكان اشتغلوا بسياسة (اضعاف الكل بواسطة الكل) ومثل الصراع الداخلي افضل وسائل تأكل القوة البشرية والاقتصادية ولم يتوقف الحد عند الامريكيين كفاعلين بل ان جميع القوى الرئيسية للصراع الداخلية والخارجية اشتغلت في هذا الاطار والمسار وبنسب مختلفة ولأهداف متباينة، فوصلت الحالة الى عمليات قتل واسعة داخل المجتمع العراق وبمختلف اطيافه[26].

في الوقت الذي وجدوا لقواتهم قوانين تحميهم حتى وان مارسوا العنف ضد ابناء الشعب العراقي خلال فترة تواجدهم على الاراضي العراقية فحصلت الولايات المتحدة على حصانة قواتها وشركات القطاع الخاص الاجنبية المتعاقدة معها من الملاحقة امام القضاء العراقي مما شكل منهجا واضحاً للإفلات من العقاب، وقد اشار تقرير المفوضية السامية لحقوق الانسان الصادر بتاريخ 2004/6/9 عن حالة حقوق الانسان في العراق في الفقرة 117 من التقرير الى هذه الحصانة من دون ان يعلق عليها بموجب القانون الدولي لحقوق الانسان وبخاصة الى تعارضها مع قرار لجنة حقوق الانسان رقم 2004/ 72 بتاريخ 2004/4/21 والمتعلق بالإفلات من العقاب[27].

وهذا يعني توظيف الولايات المتحدة الامريكية لكافة القوانين الدولية التي تحمي قواتها وافلاتهم من العقاب عن الجرائم المرتكبة والتي تشكل جرائم حرب مستفيدة من البيئة السياسية

الدولية والتي لا تسمح باتخاذ اي اجراء قانوني ضد الولايات المتحدة الامريكية في مجلس الامن او بقية المؤسسات التابعة للأمم المتحدة[28].

المبحث الثالث

Section Three

تداعيات العنف على الاستقرار السياسي العراق

(مشاهد مستقبلية)

The repercussions of violence on Iraq's political stability (future scenes)

عندما يختل التوازن القائم في ادارة الدولة من خلال المتضمنات التفكيكية على الصعيد الجغرافي فان اذكاء الصراعات الاثنية في اطار ما يطلق عليه (الفوضى الخلاقة) يساعد ذلك على تعميق وتسريع حالة التفكك ولاسيما اثناء مرحلة التحول الى حالة الاندماج المستهدفة، وقد اعتمدت هذه المنهجية من قبل النظام الرأسمالي الجديد في العديد من البلدان وفي مقدمتها العراق ويوغسلافيا وافغانستان[29].

فقد وصل عدد القتلى خلال شهري تموز واب 2006 فقط من المدنيين الى 995، 6 الاف شخصا في جميع انحاء البلاد وتأتي هذ الانتهاكات لحقوق الانسان نتيجة للأعمال المشتركة للجماعات المتمردة التي استهدفت قوات الامن العراقية والقوات المتعددة الجنسية، واستخدمت الجماعات المسلحة وسائل ارهابية من اجل تصعيد حالة انعدام الامن والحوادث الطائفية والتي بدورها تثير حلقة مفرغة من العنف وعمليات القتل الانتقامية مسببة حالة من عدم الاستقرار في عموم البلاد[30].

فحالة الشلل والضعف التي عاشتها الشراكة الوطنية خلال الفترة الماضية جعلها عاجزة عن التعاطي مع احتياجات المواطنين من منطلق القوة والوحدة وعبور الازمات التي تعترض مسيرتها والتي يفترض ان تكون طبيعية واعتيادية مما يدلل على ان الازمة التي كانت تعيشها العملية السياسية ازمة بنيوية رافقتها منذ بواكير تشكيلها حيث اعتمدت في بنائها قواعد وركائز

لم تهيء الارضية الصلبة والبنيوية لإقامتها بما يجعلها قادرة على تحمل الصدمات والاهتزازات التي تعرضت لها العملية السياسية من وقت لآخر.

فالحكومة العراقية في عام 2006 قامت بعدة عمليات لحماية الامن الداخلي اطلق عليها (عملية الى الامام معا) في محاولة لاستئصال العنف في العاصمة في 25 تموز قامت الحكومة بتمديد حالة الطوارئ الى 30 يوماً، والتي ادت نتائجها الى انخفاض اعداد ضحايا العنف في العاصمة وعودة الثقة بالحكومة من قبل المواطنين[31].

بالإضافة الى انهيار الاقتصاد العراقي فحجم الاموال التي جرى نهبها وسرقتها او التي اسيء التصرف بها تزيد عن كلفة اعمار العراق والتي حددت بـ (56) مليار دولار وهي ضعف ما اجادت به ايدي النبلاء في مؤتمر الدول المانحة في مدريد والبالغة 33 مليار دولار ويساوي اكثر من نصف مديونية العراق والتي كانت مقررة والبالغة لغاية عام 2012 بحدود 120 مليار دولار[32].

ان الوحدة الوطنية والوفاق الوطني والجامعة الوطنية ليست لعبة الوفاق السياسية ولا حتى المساومة بأفضل اشكالها بل هي النتاج الموضوعي والضروري لتكامل الشعب والدولة والمؤسسات الحقوقية والشرعية في عملية بناء الهوية الوطنية[33].

ومن هنا لابد من صياغة العديد من المشاهد التي يمكن ان تولدها ظاهرة العنف المستشرية في العراق والتي تتزايد بين الحين والاخر والتي ستؤثر على مستقبل الاستقرار السياسي في العراق وبالشكل التالي:

اولاً: مشهد استمرار العنف:

First: The scene of the continuation of violence:

ان من بين العوامل التي تشكل ملامح الشخصية العراقية الخوف من المستقبل بسبب الاضطرابات والانقلابات السياسية والغزوات العسكرية المتواصلة والتي اتسمت بالعنف الفائق والقسوة والمنهج الدموي وما رافقها من مجازر دموية قد جعلت المستقبل في نظر الفرد العراقي غامضا ومخيفا ومحاطا بالظنون والهواجس، وهذا الاحساس بحد ذاته سيشكل ضغطا نفسيا وتوترا

عصبيا يساهم في بلورة حالة القلق والشك والتشاؤم، وتدفع نحو درء الخطر والشر القادم وبالتالي اتباع التصرفات العدوانية المتسمة بالعنف[34].

ثانياً: مشهد توقف العنف:

Second: The scene of the cessation of violence:

وهذا المشهد يمكن ان يقوم من خلال استعمال عدد من الادوات ومنها:

1. نشر الديمقراطية الحقيقية بين ابناء الشعب العراقي دون تمييز اثني او طائفي، وهذا الامر لا يمكن تحقيقه من دون بيئة مؤسساتية تضم مجلس نواب وانظمة تشريع وقضاء وانتخابات تعمل بطريقة صحيحة، مع تشجيع التنوع الثقافي والحضاري والاندماج الاجتماعي من قبل الحكومة[35].
2. توسيع المشاركة السياسية، فتدني مستوى المشاركة السياسية ولاسيما في اوساط الشباب من مختلف الطبقات مثل بيئة حاضنة للعنف فمشاركة المواطنين في العملية السياسية تعد دلالة واضحة على عمق التطور السياسي للمجتمع وتؤدي دورا حيويا في ديناميات بناء الامة كما انها تمثل الية سياسية قديرة لها تأثيرها الفاعل في تطوير انماط جديدة من الولاء السياسي وبلورتها من شانها ترسيخ الاحساس بالذات وتعميق الوعي بالهوية كما ان المشاركة تنطوي على حلول ناجحة لظاهرة العنف[36].
3. الامتناع عن تحويل مؤسسات المجتمع المدني الى مؤسسات صراع بين الاحزاب والتنظيمات السياسية بما يعطل دورها او يصرفها عن اداء مهامها الاساسية في الدفاع عن المصالح المهنية والنقابية والاجتماعية والحقوقية والخيرية، وضرورة مراجعة مواد الدستور المختلف عليها والمسببة للاحتقان[37].
4. على النظام السياسي ان يعمل على ان تكون ثقافته السياسية موجهة الى التنشئة الاجتماعية . السياسية بوصف الاخيرة جزءا من الولاء ومن ثم يعمل على اعادة تخطيط ورسم وتوجيه سياسات ومؤسسات التنشئة بما يخدم توحيد المجتمع العراقي واقامة السلم القيمي وصولا الى اقامة السلم المدني والدولة المدنية وعلى هذا الاساس من الافضل ان ينصب العمل على توجيه المناهج الدراسية ووسائل الثقافة والاعلام والاتصال ومؤسسات

المجتمع المدني بالشكل الذي يفرغها من كل ما يحرض على العنف والكراهية ورفض الاخر، فضلا عن تعزيز ثقافة سمو القانون والامتثال له.

ان تحقيق التنشئة الاجتماعية . السياسية لابد من ان يصاحبه قيام منظومة قانونية تجبر الفرد بشكل لا شعوري على تجاوز بنى النظام والمجتمع التقليدي وتعطي دفعة قوية لكي تكون هذه التنشئة موازية للثقافة السياسية التي يبثها النظام ويجب ان تتضمن هذه المنظومة تجريم ما يأتي:

أولاً: تجريم كل ما يدعو ويحرض على الطائفية.

ثانياً: تجريم كل ما يحرض على العنف والكراهية ورفض الاخر.

ثالثاً: تجريم كل ما يلحق الضرر بالمجتمع والصالح العام.

رابعاً: تجريم كل ما يدعو او يحرض على انتهاك القانون.

خامساً: تجريم اقامة الاحزاب والمنظمات والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني على اساس الهوية الفرعية[38].

والتساؤل الذي يطرح نفسه في حال عدم توقف العنف واستمراره ما هو الرقم الذي يصله عدد سكان العراق لاسيما وان عدد السكان وبحسب احصاء عام 2013 بحدود 31 مليون و858 الف و480 الف نسمة[39].

الخاتمـــــــة

Conclusion

في الختام نستطيع القول ان الاساس الذي تقوم علية بناء الدولة هو التفاعل القائم ما بين الثقافة السياسية والقدرة الوظيفية والاقتصادية والقدرة الاستيعابية والاندماجية وهي الاسس التي يمكن من خلالها ان تسير عملية بناء الدولة . الامة في العراق بشكل سلس ومنظم فهي تحقق العدالة التوزيعية، التماثل بين المجتمع والسلطة، منح الشرعية للنظام السياسي، والمشاركة السياسية الفعالة في السلطة وبالتالي فإنها تتجه نحو تحقيق وحدة الولاء والحس الوطني لعموم فئات وطوائف الشعب العراقي لانهم سيشعرون بوحدة المصير والانتماء المشترك لوطن واحد هو العراق.

وبالتالي فان ظاهرة العنف السياسي التي شهدها الداخل العراقي منذ عام 2003 لغاية عام 2013 والتي تنوعت مسبباتها واهدافها ومسمياتها قد حصدت ارواح الالاف من ابناء الشعب العراق والذي ذهبوا لأسباب حتى لم تكن معروف لذويهم فاختلطت الاسباب على الجميع، حيث يمكن التوصل الى نتيجة مفادها وهي ان الاسباب الداخلية والعوامل الخارجية والتي تناغمت مع بعضها لأجل ان تسبب العديد من اشكال العنف داخل العراق وبالتالي سيادة عدم الاستقرار السياسي الذي شهده العراق منذ قيام الاحتلال وحتى الوقت الحاضر بل ان خروج المحتل من الاراضي العراقية لم يخفف من حالات العنف بل ان سنوات معينة شهدت تزايدا مروعا في استخدام مظاهر العنف ضد مختلف اطياف الشعب العراقي.

الاستنتاجات:

Conclusions:

1. للعاملين الداخلي والخارجي تأثير كبير ومهم في اثارة حالة عدم الاستقرار السياسي في العراق ولسنوات طويلة .
2. الخوف من المستقبل جزء من ملامح الفرد العراقي لما كان يعاني من اضطرابات وانقلابات سياسية وغزوات عسكرية اتسمت بالعنف والقسوة مما جعل المستقبل في نظر الفرد العراقي غامضا وغير مستقرا.

3. الاستقطاب السياسي داخل المجتمع سيكون السبب لتوفير بيئة حاضنة للعنف وبالتالي عدم الاستقرار السياسي.

الهـــوامـــش

Endnotes

(1) ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، بيروت، دار النهضة العربية، 2008، ص432.

(2) المصدر السابق نفسه، ص433.

(3) خالد حنفي، المربع الصفر: البيئة الانتقالية المحفزة على العنف بعد الثورات، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 193 تموز 2013، ملحق اتجاهات نظرية، ص3.

(4) مي مجيب، الاستبعاد البنيوي :الانتماءات الاولية كمدخل للعنف بين المجتمع والدولة، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد 193، تموز 2013، ص13.

(5) خضر عباس عطوان، مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 330 اب 2006، ص36.

(6) مريم وحيد، اثر الاحتقان :الاشكال الجديدة للعنف في المراحل الانتقالية، مجلة السياسة الدولية، العدد 193 تموز 2013 ملحق اتجاهات نظرية، ص7.

(7) سالم توفيق النجفي، ازمة الدولة القومية المعاصرة التفكيك والاندماج، مجموعة باحثين، الدولة الوطنية المعاصرة ازمة الاندماج والتفكيك، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، اب 2008. ص93. 94.

(8) صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1990، ص610. 611 .

(9) هيثم غالب الناهي، تفتيت العراق :انهيار السلم المدني والدولة العراقية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، كانون الثاني 2013، ص244.

(10) مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، في ظل حروب عادلة: العنف والسياسة والعمل الانساني، ط1، 2006، ص 274 .

(11) اثار كاظم مفتن القيسي، نحو استراتيجية اقليمية لمكافحة الارهاب في الشرق الاوسط/العراق منطلقا: دراسة مستقبلية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، قسم الاستراتيجية، جامعة النهرين، 2012، ص126.

(12) نبيل عبد الفتاح، انتفاضة الإثنيات: ازمات الاندماج القومي ونزاعات الهويات بعد الثورات العربية، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 193 تموز 2013، ص15. 16.

(13) التقرير الخاص بحقوق الانسان 1/تموز . 31 /اب/2006، مجلة المستقبل العربي، العدد 333، تشرين الثاني، 2006، ص 138.

(14) مي مجيب، مصدر سبق ذكره، ص10.

(15) عبد الاله بلقزيز، المذهبية: تاريخا وراهنا واخطارا، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 423 ايار 2014، ص36.

(16) حسن لطيف الزبيدي واخرون، العراق والبحث عن المستقبل، المركز العراقي للبحوث والدراسات ط1، النجف الاشرف بيروت/ايار 2008، ص 519. 520 .

(17) خالد حنفي علي، الصناديق المنغلقة: مداخل تفسير الصراعات الداخلية في دول الربيع العربي، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد 190 اكتوبر، 2012، ص8.

(18) دنيا جواد، الارهاب في العراق .. دراسة في الاسباب الحقيقية: دراسة تحليلية لأسباب الارهاب في العراق ومتغيراته الاجتماعية والسياسية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 43، تموز .كانون الاول 2011، ص132.

(19) مجدي صبحي، رؤية نقدية: مدخل نظري للاقتصاد السياسي للعنف، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد 197، تموز 2014، ص31.

(20) خضر عباس عطوان، البطالة والعنف في المجتمع العراقي، رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، بدون تاريخ، ص112.

(21) رعد حافظ سالم، مبادىء الثقافة السياسية/دراسة اجتماعية تحليلية مقارنة، القاهرة، المكتب المصري للمطبوعات، 2011، ص45.

(22) موقع انترنيت، الطائفية وانهيار الدولة العراقية الحديثة . ملاحظات مكثفة، المركز الخبري لشبكة الاعلام العراقي:

htt:kitabat.com /index.php?mod=page&amp:num19122&lng=ar

وينظر كذلك: نغم نذير شكر، دور الثقافة والتعليم في بناء الدولة الحديثة (العراق انموذجا)، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 57، نيسان 2014.

(23) ميثم الجنابي، فلسفة الهوية الوطنية العراقية، دار ميزوبوتاميا، بغداد، ط1، 2012، ص70.

(24) سالم توفيق النجفي، ازمة الدولة القومية المعاصرة التفكيك والاندماج، مجموعة باحثين، الدولة الوطنية المعاصرة ازمة الاندماج والتفكيك، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، اب 2008. ص16.

(25) حسن لطيف الزبيدي واخرون، مصدر سبق ذكره، ص519.

(26) باسيل يوسف بجك، الاليات القانونية الامريكية لإفلات قوات الاحتلال من تبعات جرائم تعذيب المعتقلين في العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 328، حزيران 2006، ص125 .

(27) سعد حسين فتح الله، الاحتلال وانتهاك حقوق الانسان في العراق، مجموعة باحثين (بصمات الفوضى ارث الاحتلال الامريكي في العراق)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط1، 2013، ص57 وما بعدها .

(28) مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، في ظل حروب عادلة: العنف والسياسة، مصدر سبق ذكره، ص278.

(29) سالم توفيق النجفي، مصدر سبق ذكره، ص13. 14.

(30) التقرير الخاص بحقوق الانسان 1/تموز . 31 /اب/2006، مجلة المستقبل العربي، مصدر سبق ذكره، ص129.

(31) التقرير الخاص بحقوق الانسان 1/تموز . 31 /اب/2006، المصدر السابق نفسه، ص135.

(32) عبد علي كاظم المعموري، اثر عنف الدولة في هدر الامكانيات وسوء تخصيص الموارد في العراق، مجلة رؤية، مركز رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد1، كانون الثاني 2012، ص125.

(33) ميثم الجنابي، مصدر سبق ذكره، ص84.

(34) رعد حافظ سالم، الشروط النفسية والاجتماعية للتوجهات والسلوكيات السياسية :دراسة نفسية اجتماعية سياسية تحليلية، القاهرة، المكتب المصري للمطبوعات، 2012، ص146.

(35) خضر عباس عطوان وشيماء معروف فرحان، الحكم الصالح والتنمية البشرية :رؤية لادارة برنامج للحكم الصالح في العراق، مجلة رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد 2 نيسان 2012، ص124.

(36) التقرير الاستراتيجي العراقي 2010 . 2011، تقديم د.عبد علي كاظم المعموري، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العراق، ص186.

(37) وليد سالم مُحَمَّد، الثقافة السياسية واهميتها في مأسسة السلطة وبناء الدولة في العراق، الرؤية والاليات، المجلة العربية للعلوم السياسية، تصدر عن الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العددان 41. 42، شتاء وربيع 2014، ص133.

محجوب الزويري، فقه الضحية: المعضلة الشيعية في ظل الصحوة العربية الثالثة، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 193 تموز 2013، ص20.

المصـــــــادر

References

أولاً : **الكتب**:

First: Books:

I. **حسن لطيف الزبيدي واخرون، العراق والبحث عن المستقبل، المركز العراقي للبحوث والدراسات ط1، النجف الاشرف بيروت/ايار 2008.**

II. **خضر عباس عطوان، البطالة والعنف في المجتمع العراقي، رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، بدون تاريخ، .**

III. **سعد حسين فتح الله، الاحتلال وانتهاك حقوق الانسان في العراق، مجموعة باحثين (بصمات الفوضى ارث الاحتلال الامريكي في العراق)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط1، 2013.**

IV. **سالم توفيق النجفي، ازمة الدولة القومية المعاصرة التفكيك والاندماج، مجموعة باحثين، الدولة الوطنية المعاصرة ازمة الاندماج والتفكيك، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، اب 2008.**

V. **صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1990.**

VI. **رعد حافظ سالم، مبادئ الثقافة السياسية، دراسة اجتماعية تحليلية مقارنة، القاهرة، المكتب المصري للمطبوعات، 2011.**

VII. **رعد حافظ سالم، الشروط النفسية والاجتماعية للتوجهات والسلوكيات السياسية: دراسة نفسية اجتماعية سياسية تحليلية، القاهرة، المكتب المصري للمطبوعات، 2012.**

VIII. **ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، بيروت، دار النهضة العربية، 2008.**

IX. **هيثم غالب الناهي، تفتيت العراق :انهيار السلم المدني والدولة العراقية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، كانون الثاني 2013.**

X. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، في ظل حروب عادلة :العنف والسياسة والعمل الانساني، ط1، 2006.

XI. ميثم الجنابي، فلسفة الهوية الوطنية العراقية، دار ميزوبوتاميا، بغداد، ط1، 2012.

الدوريات والمجلات:

Journals and magazines:

I. باسيل يوسف بجك، الاليات القانونية الامريكية لإفلات قوات الاحتلال من تبعات جرائم تعذيب المعتقلين في العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 328، حزيران 2006.

II. التقرير الاستراتيجي العراقي 2010 . 2011، تقديم د.عبد علي كاظم المعموري، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العراق.

III. التقرير الخاص بحقوق الانسان 1/تموز . 31 /اب/2006، مجلة المستقبل العربي، العدد 333، تشرين الثاني، 2006.

IV. خالد حنفي علي، الصناديق المنغلقة: مداخل تفسير الصراعات الداخلية في دول الربيع العربي، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد 190 اكتوبر، 2012.

V. خالد حنفي، المربع الصفر: البيئة الانتقالية المحفزة على العنف بعد الثورات، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 193 تموز 2013، ملحق اتجاهات نظرية.

VI. خضر عباس عطوان، مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 330 اب 2006.

VII. خضر عباس عطوان، ود. شيماء معروف فرحان، الحكم الصالح والتنمية البشرية :رؤية لإدارة برنامج للحكم الصالح في العراق، مجلة رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد 2 نيسان، 2012.

VIII. دنيا جواد، الارهاب في العراق .. دراسة في الاسباب الحقيقية :دراسة تحليلية لأسباب الارهاب في العراق ومتغيراته الاجتماعية والسياسية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 43، تموز .كانون الاول 2011.

IX. عبد الاله بلقزيز، المذهبية: تاريخا وراهنا واخطارا، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 423 ايار 2014.

X. عبد علي كاظم المعموري، اثر عنف الدولة في هدر الامكانيات وسوء تخصيص الموارد في العراق، مجلة رؤية، مركز رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد1، كانون الثاني 2012.

XI. مجدي صبحي، رؤية نقدية :مدخل نظري للاقتصاد السياسي للعنف، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد 197، تموز 2014.

XII. محجوب الزويري، فقه الضحية :المعضلة الشيعية في ظل الصحوة العربية الثالثة، ملحق تحولات استراتيجية ، مجلة السياسة الدولية، العدد 193 تموز 2013

XIII. مريم وحيد، اثر الاحتقان :الاشكال الجديدة للعنف في المراحل الانتقالية، مجلة السياسة الدولية، العدد 193 تموز 2013 ملحق اتجاهات نظرية.

XIV. مي مجيب، الاستبعاد البنيوي :الانتماءات الاولية كمدخل للعنف بين المجتمع والدولة، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد 193، تموز 2013

XV. نبيل عبد الفتاح، انتفاضة الاثنيات: ازمات الاندماج القومي ونزاعات الهويات بعد الثورات العربية، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 193 تموز 2013،

XVI. نغم نذير شكر، دور الثقافة والتعليم في بناء الدولة الحديثة (العراق انموذجا)، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 57، نيسان 2014

XVII. وليد سالم مُحَمَّد، الثقافة السياسية واهميتها في مأسسة السلطة وبناء الدولة في العراق، الرؤية والاليات، المجلة العربية للعلوم السياسية، تصدر عن الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العددان 41– 42، شتاء وربيع 2014.

ثالثاً: الرسائل:

third: Theses:

I. اثار كاظم مفتن القيسي، نحو استراتيجية اقليمية لمكافحة الارهاب في الشرق الاوسط/العراق منطلقا: دراسة مستقبلية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، قسم الاستراتيجية، جامعة النهرين، 2012.

رابعاً: موقع انترنيت:

Fourth Internet websites:

I. الطائفية وانهيار الدولة العراقية الحديثة – ملاحظات مكثفة، المركز الخبري لشبكة الاعلام العراقي.

htt:kitabat.com/index.php?mod=page&amp:num19122&lng=ar

Violence and its impact on political stability in Iraq After the year 2003: a study in the internal and external Factors

Prof. Dr. Kholoud Muhammad Khamis
Al-Mustansiriya University - College of Political Science
Assistant Lecturer Yathrib Khattab Mandeel
Tikrit University - College of Political Sciences

Abstract

There are many concepts and terms that attempt to clarify violence, but the prevailing and circulating definition within societies remains the illegal use of physical force in multiple ways to harm people and damage property, and thus create many results that have led to the creation of a state of political instability inside Iraq since 2003. The phenomenon of violence has varied In its causes and objectives, the internal causes and the external factors harmonized with each other in order to cause many forms of violence inside Iraq, and thus instability prevailed for many years. The exit of the occupier from the lands of Iraq did not reduce the cases of violence, but rather that certain years increased in the use of violence against the entire spectrum of the Iraqi people.

Journal of Juridical and Political Science
Web: www.lawjur.uodiyala.edu.iq